

تحرك عاجل

وزير سابق يمثل للمحاكمة بتهم زائفة

في 16 أبريل/نيسان 2024، أيدت الدائرة الجنائية بمحكمة التعقيب في تونس العاصمة لائحة الاتهام ضد وزير العدل السابق والقيادي البارز في حزب النهضة نور الدين البحيري، الذي سوف يُحاكم بتهمة "محاولة تبديل هيئة الدولة"، بموجب الفصل 72 من المجلة الجزائية، وهي تهمة يُعاقب عليها بالإعدام. ويستند اتهام نور الدين البحيري إلى منشور على إحدى وسائل التواصل الاجتماعي نفى أنه كتبه، وهو ما أكدّه أيضًا خبير عينته دائرة الاتهام. ومنذ القبض على نور الدين البحيري، في 13 فيفري/شباط 2023، يُحتجز رهن الحبس الاحتياطي في سجن المرناقية. وينبغي على السلطات التونسية الإفراج فورًا عن نور الدين البحيري، وإسقاط جميع التهم ذات الدوافع السياسية الموجهة إليه.

بادروا بالتحرك: يُرجى كتابة مناشدة بتعبيركم الخاص أو استخدام نموذج الرسالة أدناه.

رئيس الجمهورية التونسية قيس سعيد

طريق حلق الوادي،

الموقع الأثري بقرطاج، تونس

البريد الإلكتروني: contact@carthage.tn

منصة إكس: @TnPresidency

فخامة الرئيس قيس سعيد،

تحية طيبة وبعد...

أبعث إلى فخامتكم بهذه الرسالة للتعبير عن قلقي العميق بشأن الاحتجاز التعسفي المُطوّل لوزير العدل السابق والقيادي البارز في حزب النهضة، نور الدين البحيري، والمُحتجز حاليًا بتهم ذات دوافع سياسية بسبب منشور على إحدى وسائل التواصل الاجتماعي لم يكتبه. ففي 13 فيفري/شباط 2023، اعتقلت قوات الأمن بعنف نور

الدين البحيري من بيته بتونس العاصمة، دون إبراز أي مذكرة رسمية باعتقاله. ووفقاً لما ذكرته زوجته، التي كانت شاهدة على اعتقاله، فقد اعتدت قوات الأمن عليه بالضرب، مما ألحق به إصابات جسيمة. وفي 15 فيفري/شباط، تعيّن نقله إلى مستشفى شارل نيكول، في تونس العاصمة، للخضوع لعملية جراحية في كتفه استغرقت أكثر من أربع ساعات، وفقاً لما جاء في تقرير طبي أطلعت عليه منظمة العفو الدولية. كما عانى نور الدين البحيري عقب اعتقاله من مشاكل في التنفس، ما استدعى نقله إلى مستشفى الرابطة، حيث خضع للعلاج لمدة أربعة أيام في قسم الإنعاش، في الفترة من 25 فيفري/شباط إلى 1 مارس/آذار 2023. ووفقاً لتقرير طبي أطلعت عليه منظمة العفو الدولية، اكتشف الأطباء أن هناك كسوراً في أربعة ضلوع في الجزء الأيسر من جسمه.

وفي 14 فيفري/شباط، مثل نور الدين البحيري أمام قاضي تحقيق في محكمة بتونس العاصمة، حيث وجّه له تهمة محاولة "تبديل هيئة الدولة، أو حمل السكان على مهاجمة بعضهم بعضاً بالسلاح وإثارة الهرج والقتل والسلب بالتراب التونسي" وهي جرائم يُعاقب عليها بالإعدام بموجب الفصل 72 من المجلة الجزائية. وتتعلق هذه التهم بملاحظات علنية أبداها على فيسبوك، وقد نفى نور الدين البحيري مراراً، عندما استجوبه قاضي التحقيق، أنه كتب ذلك المنشور على وسائل التواصل الاجتماعي. وبالإضافة إلى ذلك، خلص خبير تقني، طلبته دائرة الاتهام، إلى أن المنشور لم يكتبه المتهم. ورفضت محكمة التعقيب الطعون المقدمة من نور الدين البحيري، والذي يُمثل الآن للمحاكمة بسبب منشور على وسائل التواصل الاجتماعي لم يكتبه. وحتى إذا كان نور الدين البحيري هو كاتب ذلك المنشور، فما كان ينبغي أصلاً أن يُحتجز أو يُحاكم. فالمنشور، الذي اطلعت عليه منظمة العفو الدولية، هو شكل من أشكال حرية التعبير، التي تحظى بالحماية بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك المادة 9 من الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، والمادة 19 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، واللذين تُمثل تونس دولة طرفاً فيهما.

وبناءً على ما سبق، أهيب بفخامتكم أن تأمروا بالإفراج عن نور الدين البحيري على الفور وإسقاط جميع التهم الزائفة المُوجّهة إليه. وريثما يُفرج عنه، أحثكم على ضمان حصوله على أي علاج طبي قد تتطلبه حالته الصحية، ومواصلة السماح له بتلقي زيارات منتظمة من أسرته ومحاميه. كما أناشدكم الكف عن عمليات اعتقال المنتقدين بسبب ممارستهم السلمية لحقوقهم الإنسانية، بما في ذلك الحقّين في حرية التعبير والتجمع السلمي.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،

معلومات إضافية

نور الدين البحيري (64 عامًا) عضو بارز في حزب النهضة، وكان وزير العدل بين عامي 2011 و2013، في حكومة الائتلاف الحاكم التي شُكِّلت بعد الإطاحة بزين العابدين بن علي، الذي حكم البلاد لفترة طويلة، في 14 جانفي/كانون الثاني 2011. ويعمل نور الدين البحيري محامياً، وهو عضو دائم في الهيئة الوطنية للمحامين بتونس. كما تولى سابقاً منصب نائب رئيس حزب النهضة، وهو الحزب السياسي الرئيسي في تونس الذي استحوذ على أغلبية مقاعد البرلمان قبل تعليق الرئيس قيس سعيد للبرلمان في 25 جويلية/تموز 2021، مستنداً إلى صلاحيات الطوارئ بموجب الفصل 80 من الدستور. وانتقد الحزب تركيز الرئيس قيس سعيد للسلطات في يديه منذ تعليق البرلمان في جويلية/تموز 2021، واصفاً ذلك بالانقلاب.

ويرجع اعتقال نور الدين البحيري في 13 فيفري/شباط 2023 واحتجازه لاحقاً إلى تصريحاته الانتقادية عبر الإنترنت، والتي ادّعت السلطات أنه نشرها في 8 جانفي/كانون الثاني 2023 على صفحته الخاصة على فيسبوك، على هامش المظاهرة التي نظمها أعضاء جبهة الإنقاذ الوطني، أحد الائتلافات المعارضة. وقد أرسل أحد أعضاء فريق الدفاع عن نور الدين البحيري إلى منظمة العفو الدولية نسخة من ذلك المنشور على فيسبوك، وفيه يدعو البحيري إلى "المقاومة السلمية للانقلاب"، ويقول إنه "لا مبرر للخوف من المنقلب، والشعب يحتاج إلى قيادة". وقد نفى نور الدين البحيري أن يكون هو كاتب هذا المنشور على وسائل التواصل الاجتماعي. وأياً كان الأمر، فإن محتوى ذلك المنشور، والذي لم يُعد مُتاحاً على الإنترنت، يحظى بحماية القانون الدولي لحقوق الإنسان بشكل كامل.

ويُحتجز نور الدين البحيري حالياً في سجن المرناقية على ذمة تهمة محاولة "تبديل هيئة الدولة" و"التحريض على العنف"، بموجب الفصل 72 من المجلة الجزائية. ويمكن أن يواجه عقوبة الإعدام في حالة إدانته.

ويعاني نور الدين البحيري منذ وقت طويل من مرض السكري وارتفاع ضغط الدم، ويتناول أدوية للمرضين بانتظام في الوضع المعتاد. ومن ثم، فإنه يواجه خطراً على صحته. وبموجب القانون الدولي، وبالأخص العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، واللذين تمثل تونس دولة طرفاً فيهما، يتمتع كل شخص بالحقين في حرية التعبير وعدم التعرض للاحتجاز التعسفي.

وقد تعرّض نور الدين البحيري سابقاً للاحتجاز التعسفي والإقامة الجبرية، حينما اعتقله رجال يرتدون ملابس مدنية، هو وشخص آخر يُدعى فتحي البلدي، وهو موظف سابق بوزارة الداخلية، في 31 ديسمبر/كانون الثاني 2021، واحتجزوهما ليومين في موقعين مجهولين. ووضعتهما السلطات فيما بعد تحت الإقامة الجبرية. وفي 7 مارس/آذار 2022، رفعت وزارة الداخلية الإقامة الجبرية عنهما، ولم تُوجّه السلطات التونسية أي تهمة رسمية إلى الرجلين في نهاية المطاف.

وفي 25 جويلية/تموز 2021، منح الرئيس قيس سعيد نفسه صلاحيات الطوارئ التي زعم أنها ممنوحة له بموجب

دستور تونس لعام 2014. ومنذ ذلك الحين، فتحت السلطات تحقيقات جنائية بحق 74 على الأقل من رموز المعارضة وآخرين يُفترض أنهم أعداء للرئيس، من بينهم ما لا يقل عن 44 شخصًا اتُهموا بجرائم تتعلق بالممارسة السلمية لحقوقهم الإنسانية.

لغة المخاطبة المُفضَّلة: اللغة العربية أو الإنجليزية أو الفرنسية
يمكنكم أيضًا استخدام لغتكم الأم.

يُرجى المبادرة بالتحرك في أسرع وقت ممكن حتى: 3 يوليو/تموز 2024
ويُرجى مراجعة منظمة العفو الدولية في بلدكم، إذا رغبتم في إرسال مناشدات بعد الموعد النهائي المحدد.

الاسم وصيغ الإشارة المُفضَّلة: نور الدين البحيري (صيغ المذكر).

رابط التحرك العاجل السابق: <https://www.amnesty.org/ar/documents/mde30/7257/2023/ar>